

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/83/Add.3
6 April 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البندان ٩ و ١٤ (ج) من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

فئات محددة من الجماعات والأفراد: التزوح الجماعي والمشردون

حالات التشرد في تيمور الشرقية

تقرير ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، السيد فرانسيس م. دينغ، المقدم إلى لجنة

حقوق الإنسان بموجب قرارها ١٩٩٩/د-٤/١ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	أولاً - مقدمة ١٠-١
٤	ثانياً - أزمة التشرد ٢٦-١١
١٠	ثالثاً - توفير الحماية والمساعدة خلال التشرد ٣٢-٢٧
١١	رابعاً - عودة المشردين أو إعادة توطينهم وإدماجهم ٥٧-٣٣
٢٠	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات ٧١-٥٨

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار د-١/٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، المعقودة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وعقدت الدورة الاستثنائية عقب ورود تقارير عن انتشار العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية بعد الاستفتاء الشعبي الذي جرى يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن مركز تيمور الشرقية في المستقبل.

٢ - وأدانت لجنة حقوق الإنسان في ذلك القرار الانتهاكات الواسعة النطاق والمنتظمة والجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات الواسعة الانتشار للحق في الحياة والأمن الشخصي والسلامة البدنية والحق في الملكية، وأنشطة الميليشيات التي تبث الرعب في قلوب السكان. وأعربت لجنة حقوق الإنسان عن بالغ قلقها إزاء ترحيل الناس على نطاق واسع ونقلهم إلى تيمور الغربية والمناطق الأخرى المجاورة، والحالة الإنسانية الخطيرة لسكان تيمور الشرقية المشردين، الذين حرّموا من الطعام وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، لا سيما وأنها تؤثر في الأطفال والفئات الضعيفة. كذلك أعربت عن بالغ قلقها إزاء ممارسة العنف والترهيب ضد الوكالات الدولية وكذلك ضد معظم وسائل الإعلام المستقلة. وأعربت اللجنة أيضاً عن بالغ قلقها إزاء عدم اتخاذ تدابير فعالة لردع الميليشيات عن ارتكاب أعمال العنف والحيلولة دون وقوعها، وما ذكرته التقارير من وجود تواطؤ بين الميليشيات وأفراد القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية في تيمور الشرقية.

٣ - وأكدت لجنة حقوق الإنسان أن جميع الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو يجيزون ذلك يتحملون شخصياً المسؤولية والتبعة عنها وأن المجتمع الدولي سيبدل قصارى جهده لضمان تقديم المسؤولين إلى العدالة. وأكدت اللجنة أيضاً أن المسؤولية الرئيسية عن تقديم الجناة إلى العدالة تقع على عاتق السلطات الوطنية. وفي هذا الصدد، طلبت إلى حكومة إندونيسيا أن تعمل، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، على إحالة المسؤولين عن أعمال العنف والانتهاكات الصارخة المنتظمة لحقوق الإنسان إلى العدالة تضمن لجميع الأشخاص المشمولين بولايتها أو الخاضعين لسيطرتها الاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين العام إنشاء لجنة تحقيق دولية تجمع وتصنف بانتظام المعلومات عن الانتهاكات الممكنة لحقوق الإنسان وعن الأفعال المرتكبة في تيمور الشرقية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ التي قد تشكل خرقاً للقانون الإنساني الدولي. وتقرير لجنة التحقيق معروض على لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحالية (A/54/726-S/2000/59).

٤- وفيما يتعلق بأزمة التشرد تحديداً طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى حكومة إندونيسيا أن تضمن العودة الطوعية لجميع اللاجئين المشردين، بمن فيهم المرحلون إلى مخيمات في تيمور الشرقية، وتكفل إمكانية وصول الوكالات الإنسانية حالاً إلى المشردين في كل من تيمور الشرقية وتيمور الغربية وفي أنحاء أخرى من أراضي إندونيسيا وتضمن أمن الموظفين الدوليين وتنقلهم بحرية، وتواصل السماح بتوزيع المساعدة الإنسانية الطارئة.

٥- وطلبت لجنة حقوق الإنسان إلى حكومة إندونيسيا أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع الآليات الخاصة التابعة للجنة. وفي هذا الصدد طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، والمقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، القيام ببعثات إلى تيمور الشرقية وتقديم تقارير عن استنتاجاتهم إلى اللجنة في دورتها السادسة والخمسين وكذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين على أساس مؤقت، ويوجد أمام اللجنة في دورتها الحالية تقرير البعثة المشتركة بين المقررين الخاصين الثلاثة المذكورين أعلاه، التي لم يتمكن ممثل الأمين العام من المشاركة فيها لأسباب برمجة (A/54/660).

٦- وأجرى ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً زيارة لتيمور الشرقية من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٠ للتركيز على جوانب التشرد في الأزمة، ولا سيما التشرد الذي جرى قبل الاستفتاء الشعبي لسكان تيمور الشرقية وبعده. ودرس ممثل الأمين العام، أثناء الزيارة، قضايا توفير الحماية والمساعدة في جميع مراحل التشرد - الحماية من الترحيل التعسفي، والحماية والمساعدة خلال التشرد، وخلال العودة أو إعادة التوطين والإدماج. وعلى الرغم من أن ذروة أزمة التشرد كانت قد زالت وقت بعثة ممثل الأمين العام، ظل مع ذلك من الضروري تفهم الظروف التي حصل فيها التشرد، والتصدي لعواقبه والشواغل المتصلة بالوضع الراهن، ولا سيما الشواغل المتعلقة بعملية العودة والاندماج من جديد.

٧- ولدى بحث هذه القضايا، استخدم ممثل الأمين العام وفقاً لطلب اللجنة المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2) أساساً لحواره مع السلطات ومع المنظمات الحكومية الدولية غير الحكومية. ووزعت على مختلف محاور ممثل الأمين العام نسخ من المبادئ التوجيهية باللغتين الإنكليزية والبرتغالية. واقتُرحت وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تترجم المبادئ التوجيهية إلى لغة التاتون وتعهدت بالقيام بذلك إذا حصلت على الموارد اللازمة ووافق ممثل الأمين العام على توفيرها.

٨- وقابل ممثل الأمين العام ممثلي زعماء تيمور الشرقية، ولا سيما نائب رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، خوسي راموس هورتا، والممثل الخاص للأمين العام لتيمور الشرقية، سيرجيو فييرا دي مييو، ومسؤولين عديدين آخرين بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في مجالات حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

وحفظ السلام والسياسة، وممثليفرادى مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى تعمل مع المشردين، والمنظمات غير الحكومية المحلية وزعماء الكنيسة. وشمل برنامج الزيارة زيارتين ميدانيتين لأيلو وباتوغادي أيضاً، وسافر ممثل الأمين العام من هناك إلى موتاين بتييمور الغربية بدعوة من الزعماء المحليين للجيش الإندونيسي وبمساعدة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الذين يعرب لهم عن بالغ امتنانه. ويأسف ممثل الأمين العام لأن حكومة إندونيسيا رفضت قبل بداية البعثة الترخيص له بزيارة مخيمات المشردين في تيمور الغربية وإجراء حوار مع السلطات بشأن الظروف السائدة فيها. ويود ممثل الأمين العام أن يعرب عن تقديره لجميع من خصص وقتاً لمقابلته وتبادل وجهات النظر معه حول الوضع. ويعرب وفده عن امتنانه الخاص لمكتب ممثل الأمين العام في تيمور الشرقية الذي نظم برنامج الزيارة، وللمنظمة الدولية للهجرة التي يسرت زيارته الميدانية.

٩- وترد نتائج البعثة في هذا التقرير المقسم إلى خمسة فروع؛ فرع المقدمة الذي يليه في الفرع الثاني استعراض عام لأزمة التشرد. ويعالج الفرعان الثالث والرابع على التوالي قضيتي الحماية والمساعدة خلال التشرد، وخلال العودة أو إعادة التوطين أو الاندماج من جديد. ويرد في الفرع الخامس الذي يمثل الخاتمة، توصيات محددة لدعم الحلول الدائمة لأزمة التشرد.

١٠- وأخيراً يركز هذا التقرير حصراً على نتائج البعثة لأن المكان محدود ولأن طول الوثائق يخضع لقيود محددة. وللإطلاع على استعراض عام لتاريخ تيمور الشرقية وما اتسم به من انتهاكات حقوق الإنسان وعنف، تجدر الإشارة إلى مصادر أخرى، بما فيها التقارير الأخرى عن حالة تيمور الشرقية المعروضة حالياً على لجنة حقوق الإنسان.

ثانياً- أزمة التشرد

١١- إن ظاهرة التشرد ليست حديثة في تيمور الشرقية. فالهروب، ولا سيما الاختباء في التلال، يشكل منذ عهد طويل آلية خلاص يلجأ إليها سكان تيمور الشرقية نظراً للتوترات السياسية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي اتسم بها تاريخ الإقليم منذ أن ضمته إندونيسيا إليها في عام ١٩٧٥. وأخبر ممثل الأمين العام بأن السلطات الإندونيسية قامت أيضاً خلال تلك الفترة بإجبار عدد كبير من الناس على مغادرة بيوتهم التقليدية في الجبال للإقامة في المناطق الحضرية. غير أن هذا التقرير يركز على تفاقم أزمة التشرد المرتبط بالاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن اقتراح الحكومة الإندونيسية منح تيمور الشرقية الاستقلال الذاتي داخل إندونيسيا. ومن الأهمية بمكان التشديد على أن التشرد الجماعي لم يبدأ بعد إعلان نتائج الاستفتاء الشعبي بل وقع أيضاً في الأشهر السابقة له.

ألف - قبل الاستفتاء الشعبي

١٢ - منذ شباط/فبراير ١٩٩٩، وبعد أن اقترحت الحكومة في كانون الثاني/يناير منح تيمور الشرقية قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي أو الاستقلال، بدأت حملة التهريب والعنف التي شنتها الميليشيات المناصرة للاندماج ضد مؤيدي الاستقلال من الأشخاص والمجتمعات المحلية تؤدي إلى تشرد كبير. وتشرد داخلياً ما يقدر بـ ٦٠.٠٠٠ نسمة، فر معظمهم من القرى المعزولة إلى مدن المقاطعات وإلى العاصمة ديلي في معظم الأحيان. وفي الأول، كان الهاربون يجدون المأوى في بيوت أقاربهم وأصدقائهم وبتزايد أعدادهم، أصبحت الكنائس مراكز الإيواء الرئيسية.

١٣ - غير أن مشاكل الحماية انتقلت مع المشردين إلى الأماكن التي لجأوا إليها في الكثير من الأحيان. وحصلت حادثة عنيفة جداً في كنيسة مدينة ليكيسيا، التي لجأ إليها عدة مئات من المشردين داخلياً. وجاء في شهادة شاهد عيان ذكرتها لجنة التحقيق الدولية، "أن أفراد الميليشيا والجيش الإندونيسي أطلقوا وابلاً من الرصاص على الكنيسة" في ٦ نيسان/أبريل. وعلم ممثل الأمين العام أثناء زيارته أنه تم تحديد هوية ٥٨ جثة حتى ذلك الوقت. "وفيما يخص عمليات القتل التي تمت في كنيسة ليكيسيا وغير ذلك من حالات التخويف"، اكتشفت لجنة التحقيق "أنه لم يتخذ أي إجراء لإلقاء القبض على الجناة أو وضع حد للتخويف" (الفقرتان ٤١ و ٤٢ من الوثيقة (E/54/726-S/2000/59).

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، قوض تشتت شمل الأسر الحماية التي كان يمكن للأسرة أن توفرها. وفي البداية، هرب الرجال إلى التلال بينما بقي النساء والأطفال في بيوتهم، غير أنهم فروا منها بعد ذلك أو أُعيد توطينهم قسراً. وفي غياب الرجال في الأسر المعيشية، أصبحت النساء والفتيات معرضات جداً للعنف الجنسي الذي كان يمارس في إطار حملة التهريب التي شنتها القوات المناصرة للاندماج في الأشهر السابقة للاقتراع. ولاحظت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، التي تلقت ادعاءات بشأن عدد من هذه الحالات، أن التهريب خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ١٩٩٩ استهدف بشكل خاص أفراد الأسر من الإناث اللاتي غادر أزواجهن القرية (الفقرة ٥٢ من الوثيقة (A/54/660).

١٥ - وفيما يتعلق بمهدف التهريب الظاهر، تلقى ممثل الأمين العام تقارير عن مشردين داخلياً جمعتهم الميليشيا قسراً لغرض استمالتهم كي يصوتوا لصالح الاستقلال الذاتي، وحدث ذلك قبل السماح رسمياً ببدء الحملة الانتخابية. بما يتراوح بين خمسة وستة أسابيع. ومع ذلك، فإن التشرد في حد ذاته أعاق ممارسة الحق في المشاركة في الاستفتاء الشعبي. وكانت عملية تسجيل الناحيين تقتضي تقديم وثيقتي هوية شخصية أتلّفهما أو فقدتهما الكثير من المشردين داخلياً أثناء تشردهم. وفي مبادرة هامة للتغلب على هذا المشكل، وضعت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي كلفت بمهمة الإشراف على الاستفتاء الشعبي، نظاماً يُكفَى فيه بإقرار كتابي مشفوع بيمين صادر

عن شيخ القرية أو قسيسها , أي زعيم مجتمعي آخر إما في منطقة المنشأ أو في المنطقة التي رحل إليها الشخص المعني لتمكين المشردين داخلياً من تسجيل أنفسهم للاقتراع.

١٦- وعلى الرغم من التهيب والعنف اللذين اتسمت بهما الفترة السابقة للاقتراع، يتبين من ارتفاع نسبة المشاركة فيه - ٩٨ في المائة من الناحيين المسجلين - أن التهيب والعنف لم يمنعا الناس من التصويت، أو من التصويت لرفض الاستقلال الذاتي الذي عرضته الحكومة كما فعل ٧٨ في المائة من المقترعين. وبالفعل، أخبر ممثل الأمين العام بأن أعلى نسبة للمشاركة سجلتها مجموعة من المشردين داخلياً شاركوا جميعاً في الاقتراع بشجاعة (باستثناء اثنين أحدهما امرأة نفساء) على الرغم من التهيب الشديد والمخاطر التي كانت تهدد أمنهم الشخصي. وكدليل آخر على الأهمية التي أولاها السكان لمشاركتهم في الاستفتاء الشعبي أُشير إلى أن عدداً من الناس صوتوا ثم هربوا فوراً إلى التلال.

باء- عقب إعلان نتائج الاقتراع

١٧- في الأيام والأسابيع التي تلت إعلان نتائج الاقتراع الذي تم في ٤ أيلول/سبتمبر، تفاقمت أزمة التشرد جداً حيث شملت ما يقدر بـ ٨٠ في المائة من سكان تيمور الشرقية. وتم التشرد حسب نمطين رئيسيين: هرب نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص داخل تيمور الشرقية حيث اختبأ معظمهم في التلال وعلى بعد بضعة أميال من ديارهم عادة، بينما فر ما يقدر بـ ٢٤٠ ٠٠٠ شخص أو، أعيد توطينهم قسراً في تيمور الغربية أساساً وكذلك في أنحاء أخرى في إندونيسيا، كما حدث في معظم الأحيان حسب التقارير. وتم أيضاً نقل الناس إلى بلدان أخرى حيث ساعد المجتمع الدولي على إجلاء نحو ١ ٥٠٠ شخص إلى أستراليا.

١٨- وفي فترة التشرد هذه أيضاً، كان تشتت شمل الأسر أمراً مألوفاً، شأنه شأن مشكل العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المرتبط به. وتلقت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة ادعاءات بشأن حدوث عدد من هذه الحالات خلال هذه الفترة أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عن قلقها إزاء مصير المئات من الأطفال الذين يدعى أنهم نقلوا من تيمور الشرقية إلى دور يتامى في جافا بذريعة حمايتهم، على الرغم من أن العديد منهم ليسوا يتامى فيما يعتقد. وفي غياب إمكانية وصول المجتمع الدولي أو المنظمات غير الحكومية المحلية إلى هذه الدور، استحال التثبت من هذه المعلومات.

١٩- وكما بين جيداً في تقارير أخرى، تميزت الظروف العامة التي حصل فيها التشرد بعد إعلان نتائج الاقتراع بانتهاكات منتظمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وبموجة عنف وتدمير شامل شنتها الميليشيات المناصرة للاندماج بالتواطؤ مع أفراد قوات الأمن الإندونيسية. وفر تلقائياً العديد من الناس داخل تيمور الشرقية وخارجها لتجنب هذه الظروف التي كانت تتميز بانعدام حاد للأمن البدني. غير أن التشرد كان منظماً أيضاً حيث أن عدداً

كبيراً من الأشخاص لم يهربوا وإنما أعيد توطينهم قسراً، أي أنهم نقلوا عمداً رغم أنفهم. وأفيد بأن الناس أمروا، في عدة حالات بمغادرة بيوتهم وسيقوا، تحت تهديد السلاح في معظم الأحيان، إلى شاحنات وسفن وطائرات متجهة أساساً إلى تيمور الغربية وإلى أنحاء أخرى أيضاً في إندونيسيا. ومن الناحية اللوجستية وحدها، يبدو أن العملية نظمت بدقة وتطلبت تخطيطاً مسبقاً. وفعلاً أخير ممثل الأمين العام بوجود أدلة مستندية على استعداد الجيش، بالتعاون مع الشرطة، قبل إعلان نتائج الاستفتاء الشعبي لنقل نحو ٢٥٠.٠٠٠ شخص جماعياً من تيمور الشرقية إلى تيمور الغربية. وخلصت لجنة التحقيق إلى أن تشريد الناس وإجلاءهم، إلى جانب التخويف والإرهاب وتدمير الممتلكات، أفعال ما كانت "ستتم بدون مشاركة نشطة من الجيش الإندونيسي ومعرفة وموافقة القيادة العسكرية العليا" (الفقرة ١٣٨ من الوثيقة A/54/726-S/2000/59).

٢٠- وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة أي التشريد المتعمد، لا بد من الإشارة إلى أن القانون الدولي لا يحظر الترحيل حظراً تاماً. غير أن الترحيل لا يصبح مباحاً إلا إذا استوفى عدداً من الشروط المبينة في المبادئ التوجيهية، فالمبدأ ٦ يؤكد حق الشخص في أن يحمي من الترحيل التعسفي في جملة حالات منها حالة استخدامه كعقوبة جماعية وكذلك في حالات النزاع المسلح ما لم يتطلبه أمن المدنيين أو أسباب عسكرية قاهرة. وينص المبدأ ٧ على أن تقوم السلطات، قبل اتخاذ أي قرار يتطلب ترحيل الناس بضمن استكشاف كافة البدائل الممكنة لتجنب تشريدهم تماماً. وحيثما لا تتوفر هذه البدائل، يجب اتخاذ كافة التدابير للتقليل إلى أقصى حد من الترحيل ومن أضراره. بما في ذلك التقليل منهما بالعمل قدر المستطاع على توفير المأوى المناسب للمرحلين وعلى أن يتم الترحيل في ظروف مرضية من حيث السلامة والتغذية والصحة والنظافة، ولا يفصل بين أفراد الأسرة الواحدة. ويؤكد المبدأ ٨ عدم جواز تنفيذ عملية الترحيل بطريقة تنتهك حق المعنيين في الحياة والكرامة والحرية والأمن. ويتضح من جميع الروايات المتعلقة بإعادة توطين سكان تيمور الشرقية قسراً في أيلول/سبتمبر، أن هذه الضمانات لم توفر ومن ثم نفذت تدابير إعادة التوطين القسري بما يتعارض بوضوح مع القانون الدولي. ويجب أيضاً ملاحظة أن عمليات نقل السكان قسراً تشكل جريمة ضد الإنسانية، كما اعترف به النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢١- وسواء نظر المرء في حملة العنف العامة التي أدت بالناس إلى الفرار أو من جانبها الخاص المتصل بإعادة التوطين قسراً، فإن السؤال الذي تثيره هذه المسألة سؤال عن الدافع إلى التدمير الشامل والتشريد الجماعي. ويعتبر فهم دوافع السماح بظهور أزمة التشرد، إن لم يكن التسبب فيها، حاسماً ليس فقط لتحديد المسؤولية عما حدث في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وإنما أيضاً لتسوية مشاكل المشردين التي ما زالت قائمة. وبعد الاستماع إلى عدد من التفسيرات الممكنة، اتضح أن هناك بواعث متعددة ساهمت لا محالة في ذلك.

٢٢- وموجة العنف والدمار التي أطلق لها العنان بعد إعلان نتيجة الاستفتاء الشعبي كانت إلى حد ما رد فعل غاضباً وانتقامياً من جانب القوات المناصرة للاندماج على نتائج الاقتراع التي لم تكن بوضوح في صالحهم. ولا شك أن هذه المشاعر تزايدت بفعل ما أُشير إليه على أنه بالتأكيد إحساس بالصدمة والدهشة أمام الطابع الساحق لأغلبية أنصار الاستقلال. وارتكبت أفعال النكاية فيما يبدو لضمان أن يكون استقلال تيمور الشرقية باهظ الثمن، بما في ذلك عن طريق منع تيمور الشرقية من الاستفادة من الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات المادية التي تم القيام بها على مدى السنين، ومن ثم تقويض نجاح تنميتها كدولة مستقلة. وثمة أيضاً رأي شائع مفاده أن القصد من أفعال القوات المناصرة للاندماج في تيمور الشرقية هو أن تكون رسالة إنذار موجهة إلى الحركات الانفصالية في أنحاء أخرى في الأرخبيل الإندونيسي. ويمكن اعتبار تيمور الشرقية حالة استثنائية نظراً إلى تاريخها، لكن الجيش الإندونيسي فيما يعتقد كان مع ذلك يوجه، من خلال أفعاله، إشارة إنذار إلى الحركات المتمردة في عدد من الأماكن بإندونيسيا، وبالأخص في أساه.

٢٣- وفيما يتعلق بكل من الفرار من تيمور الشرقية وتدابير إعادة التوطين قسراً في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى في إندونيسيا، يبدو أن ثمة عدة عوامل سياسية بالدرجة الأولى ساهمت في ذلك. ويبدو أن هذا التروح الجماعي المفاجئ لأعداد غفيرة من الناس من تيمور الشرقية، بمن فيهم أنصار الاندماج الذين هربوا خوفاً على أمنهم الخاص، وأشخاص يؤيدون الاستقلال أعيد توطينهم قسراً، كان يهدف إلى التشكيك في عملية الاستفتاء الشعبي بالإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من السكان يعارض النتائج ومن ثم في شرعية هذه النتائج. وإذا كان المأمول هو إعادة الاقتراع بناء على ذلك، فمن المرجح، حسب ما ذكر، أنه كان يعتقد أن يكون رعب الناجين قد بلغ عندها درجة تضمن نتيجة مختلفة تماماً. وأشير أيضاً إلى أن التشرّد الجماعي يساعد على إعطاء انطباع بأن تيمور الشرقية على قاب قوسين أو أدنى من الحرب الأهلية ومن الوقوع في فوضى يمكن لإندونيسيا أن تمارس فيها تأثيراً يحقق الاستقرار. وأكثر الآراء شيوعاً أن إعادة التوطين الجماعية جرت لتأمين ناخبين أو مركز قوة للقوات المناصرة للاندماج في تيمور الغربية، بل و"ورقة مساومة" يمكن استخدامها في المفاوضات مستقبلاً. ويبدو السبب الأخير أفضل تفسير للاستمرار في منع الناس في تيمور الشرقية من العودة إلى ديارهم بعد مرور أشهر على قبول حكومة إندونيسيا لنتائج الاقتراع كما سيستكشف أدناه.

جيم - قضايا المصطلحات

٢٤- يتصل جانب هام آخر لأزمة التشرّد بالخلط الكبير الذي نشأ فيما يتعلق بالمصطلحات المناسبة لوصف السكان المتضررين. وتم التساؤل على وجه التحديد عما إذا كان المشردون خارج تيمور الشرقية لاجئين (عبروا بحكم تعريفهم حدوداً دولية) أم مشردين داخلياً. وليس السؤال لغوياً فقط، لأن الرد عليه يستتبع نتائج هامة بالنسبة إلى الاستجابة الدولية: فبينما يوجد نظام ثابت لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين، تقع المسؤولية عن توفير

الحماية والمساعدة للمشردين داخليا على عاتق الحكومة المعنية بالدرجة الأولى ولا توجد في غيابها حتى الآن أي استجابة دولية يمكن التنبؤ بها وشاملة.

٢٥- ومركز تيمور الشرقية إزاء إندونيسيا هو جوهر المسألة. وبما أن الأمم المتحدة لم تعترف قط بضم إندونيسيا رسميا إلى تيمور الشرقية^(١)، فقد كان من المفروض أن يكون الرد سهلا: يعد المشردون داخل تيمور الشرقية مشردين داخليا بينما يعتبر الهاربون من تيمور الشرقية أو الأشخاص الذين أعيد توطينهم قسرا في تيمور الغربية وفي أنحاء أخرى من إندونيسيا لاجئين. غير أن التصنيف يختلف باختلاف المنظور السياسي فيما يتعلق بطبيعة الحدود الفاصلة بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية. وأفيد بأن حكومة إندونيسيا ادعت في البداية أن المرحلين من تيمور الشرقية إلى تيمور الغربية هم أيضا مشردون داخليا، وذلك على الأقل حتى صدور قرارها القاضي بإلغاء ضمها الرسمي لتيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. والواقع أن الحساسيات السياسية منعت المجتمع الدولي حتى ذلك الوقت من اتخاذ موقف علني بشأن المسألة فيما يبدو، واتفقت: الآراء في الأشهر الأولى من الأزمة على تجنب تصنيف المقتلعين من بيئتهم إما من فئة "اللاجئين" أو من فئة "المشردين داخليا" والاجماع بدلا من ذلك على استخدام عبارة "المشردين" العامة جدا والغامضة قانونيا. وسويت مسألة المصطلحات بصورة مرضية منذ ذلك الوقت، حيث دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والخبراء في مجال اللاجئين لاحقا إلى استخدام عبارة "لاجئ" لوصف المشردين في تيمور الغربية^(٢). وعلى الرغم من ذلك، كان واضحا طوال البعثة أن موظفي المنظمات الإنسانية الدولية، والدوائر السياسية وأفراد الجيش ظلوا يخلطون بين المصطلحات حيث كان الكثير منهم يشير بانتظام إلى لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية بعبارة "المشردين داخليا". غير أن أكثر المصطلحات شيوعاً في الوقت الحاضر هو مصطلح "العائدين"، الذي يعني اللاجئين العائدين وكذلك المشردين داخليا.

٢٦- ويجب مع ذلك ألا يبالغ في أهمية هذه المسائل المصطلحية في وصف أزمة تشرد، وإن كانت حاسمة من حيث الالتزامات القانونية الدولية واستجابة المؤسسات. وإن النهج المتبعة في توفير الحماية والمساعدة لضحايا التشرد ستختلف لا محالة بحسب ما إذا كان المتضررون قد عبروا حدودا أم لا، كما يبين الفرع التالي، ولكن من اللازم ألا يميز الاهتمام الدولي بين مختلف فئات المشردين من حيث حاجتهم إلى الحماية والمساعدة الدوليتين. والواقع أن التفاوتات الملاحظة في التصدي الدولي لحنة لاجئي تيمور الشرقية بالمقارنة مع المشردين داخليا، سببت توترا بين مجموعتي المشردين لدى عودتهم كما يتبين أدناه.

ثالثا- توفير الحماية والمساعدة خلال التشرّد

ألف- ظروف المشردين داخليا

٢٧- إن العقبات السياسية والشواغل الأمنية ذات الصلة أحبطت الجهود التي بذلها الموظفون الدوليون والمحليون لتوفير المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا في تيمور الشرقية في الفترة السابقة للاستفتاء الشعبي. وبعد ذلك تم إجلاء جميع الموظفين الدوليين تقريبا من جزيرة تيمور خلال موجة العنف التي تلت إعلان النتائج. وفي تلك الأثناء، كان توزيع المساعدة عن طريق الجو بما يضمن وصول هذه المساعدة إلى المحتاجين إليها شبه مستحيل إذ لم يكن يُعرف بالضبط مكان وجود مئات آلاف المشردين داخليا الذين اختبأوا في التلال لمدة أكثر من شهر بعد انطلاق حملة العنف. وما كان يعرف عن احتياجهم من الحماية أقل. وجمعت المنظمات غير الحكومية المحلية منذ ذلك الوقت العديد من حالات العنف الجنسي المرتكب ضد المشردين داخليا سواء قبل الاقتراع أو بعد إعلان نتائجه.

باء- ظروف اللاجئين في تيمور الغربية

٢٨- لم يسمح لممثل الأمين العام بزيارة مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية، مثلما لوحظ أعلاه، إلا أن مصادر دولية ومحلية في تيمور الشرقية، كان تقييمها الخاص المباشر للظروف السائدة في المخيمات محدودا أيضا بسبب مشاكل الوصول إلى هذه المخيمات، قدمت المعلومات التي حصلت عليها بشأن تلك الظروف. ومما يبعث على القلق بوجه خاص استمرار مشكلتي الأمن البدني والوصول إلى اللاجئين اللتين أُخبرت بهما لجنة حقوق الإنسان في أوج الأزمة في أيلول/سبتمبر.

٢٩- وأفادت تقارير كثيرة بأن الميليشيات تواصل عملياتها بحرية في أغلبية مخيمات ومعسكرات مقاطعة أتامبوا التي يقيم فيها معظم اللاجئين في تيمور الغربية والتي يفوق عددها ٢٠٠ مخيم ومعسكر، من غير أن تبذل السلطات جهودا متضافرة للسيطرة عليها. ومراقبو الأمم المتحدة العسكريون، والذين هم في عداد القلة القليلة من الأطراف الدولية التي تتمتع إلى حد كبير بحرية التنقل في جميع أنحاء تيمور الغربية، يشهدون على أن نشاط الميليشيات ما زال مستمرا بلا هوادة في المخيمات. والواقع أفيد أنه بأن هذا النشاط تزايد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٣٠- وأفيد بأن المشاكل التي تواجهها الحماية في المخيمات تشمل المضايقة، والترهيب، والضرب، والاختفاء، والاعتصاب، والاسترقاق الجنسي. غير أن من الصعب الحصول على تفاصيل دقيقة وعلى شهادات الأفراد لأن إمكانية وصول المراقبين الخارجيين إلى المخيمات محدودة جدا. وفي الحالات التي يسمح فيها بالدخول إلى

المخيمات، يظل من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، أن يتحدث الموظفون الدوليون مع اللاجئين بحرية وبدون تعريضهم لخطر شديد.

٣١- وشددت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على استحالة الوصول إلى العديد من مخيمات ومعسكرات اللاجئين في تيمور الغربية بوصفه مشكلا مستمرا يعرقل بشدة عملية إعادة اللاجئين إلى تيمور الشرقية. وتبين أن القيام بأي تسجيل منتظم للاجئين أمر مستحيل. وهذا الأمر يجعل بدوره من الصعب جدا معالجة مشاكل حماية اللاجئين. والأشخاص الذين يتصلون بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بدون مساعدة يعرضون أنفسهم لخطر كبير. وقد تمكن بعض اللاجئين من العودة إلى تيمور الشرقية، ولكن هناك حالات قامت فيها الميليشيات المناصرة لإندونيسيا بإنزال الأشخاص أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى تيمور الشرقية من الشاحنات التي ركبوها محاولين مغادرة المخيمات. وأبلغ موظفو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على السواء ممثل الأمين العام بأن الميليشيا تطرد موظفي الوكالات الدولية من المخيمات أو المعسكرات في معظم الأحيان وتمنعهم بالتالي من القيام بعملهم. وينبغي التذكير بأن لجنة حقوق الإنسان دعت حكومة إندونيسيا في قرارها المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلى ضمان وصول الوكالات الإنسانية فورا إلى المشردين وكفالة أمن الموظفين الدوليين وحرية تنقلهم.

٣٢- وأخير ممثل الأمين العام بأن مشكل سيطرة الميليشيات على المخيمات مسألة أثارها مرارا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مع السلطات الإندونيسية على أعلى مستوى، بما في ذلك مع الرئيس وحيد خلال زيارته إلى ديلي أثناء بعثة ممثل الأمين العام في ٢٩ شباط/فبراير. ويجري أيضا بذل الجهود لمعالجة هذه المشكلة بواسطة الحوار الذي بدأ بين القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية، والجناح العسكري للمجلس الوطني للمقاومة التيمورية وزعماء الميليشيا، والذي تم في سنغافورة خلال عطلة نهاية الأسبوع في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وأجرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية اتصالات أيضا مع زعماء الميليشيا المعتدلين والأقل اعتدالا، أملا في ضمان قدومهم إلى تيمور الشرقية لإجراء محادثات مع الزعماء المحليين والجمعيات المحلية. ويجري التخطيط لقدوم عدد من قادة الميليشيا إلى تيمور الشرقية عما قريب. وتوفر فرص حوار من هذا القبيل، يؤمل أن "تفرج" الميليشيا عن التيموريين الشرقيين الراغبين في مغادرة المخيمات والمعسكرات في تيمور الغربية كي يعودوا إلى ديارهم.

رابعا- عودة المشردين أو إعادة توطينهم وادماجهم

٣٣- دعت لجنة حقوق الإنسان حكومة إندونيسيا في القرار المعتمد في دورتها الاستثنائية، كما لوحظ أعلاه، إلى أن تضمن العودة الطوعية لجميع

اللاجئين والمشردين، بمن فيهم المرحلون قسراً، إلى مخيمات في تيمور الغربية. ومنذ ذلك الوقت، اختلفت وتيرة العودة باختلاف أنماط الهروب.

ألف - عودة المشردين داخليا

٣٤- عقب وزع القوة الدولية في تيمور الشرقية في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ واستتباب الأمن تدريجياً فيها، بدأ الأشخاص الذين كانوا قد هربوا منها إلى التلال يعودون إليها. وتمت هذه العودة بسرعة وتلقائياً وبسهولة نسبياً في غياب سلطة ظاهرة تمنعهم من ذلك.

باء - الإعادة إلى الوطن من تيمور الغربية

٣٥- كانت إعادة اللاجئين إلى الوطن من إندونيسيا، وبالأخص من المخيمات والمعسكرات في تيمور الغربية، صعبة وأبطأ. وأحرز بالتأكيد تقدم كبير فيما يخص مسألة إعادة اللاجئين إلى الوطن منذ الدورة الاستثنائية للجنة حقوق الإنسان. ووقعت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ مذكرة تفاهم بين حكومة إندونيسيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تبين الترتيبات الإجرائية لإعادة اللاجئين إلى الوطن. ومنذ ذلك الحين، عاد الكثير منهم إلى تيمور الشرقية: فأتناء زيارة ممثل الأمين العام، كان نحو ١٤٣ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا إلى الوطن. غير أن زهاء ١١٠ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا في مخيمات معسكرات تيمور الغربية، رغم أنف العديد منهم. وفي الأسابيع الأخيرة، انخفض معدل العودة إلى الوطن. وفي الواقع، يعتقد أن الميليشيا كثفت نشاطها وفي نيتها إبطاء معدل العودة إلى الوطن لكي تحتفظ بقاعدة الناحبين الأساسية المتمثلة في سكان المخيمات الذين يشكلون مركز قوة بالنسبة لها.

٣٦- ومن التطورات الهامة الأخيرة المبلغ عنها إعلان حكومة إندونيسيا أن يوم ٣١ آذار/مارس سيكون آخر موعد أمام اللاجئين لاتخاذ قرار يختارون فيه العودة إلى تيمور الشرقية أو تسجيلهم بوصفهم مواطنين إندونيسيين وربما إعادة توطينهم في أنحاء أخرى من إندونيسيا. وقررت السلطات أيضاً وقف توفير المساعدة الإنسانية للاجئين في ذلك التاريخ. ومما يبعث على القلق بوجه خاص نتائج الدراسات الاستقصائية غير الرسمية التي أجراها الموظفون الدوليون التي تبين أن العديد من اللاجئين ليسوا على علم بذلك الموعد النهائي. ونظراً لأن العديد من اللاجئين يمنعون حالياً من العودة إلى الوطن، فقد دعا المجتمع الدولي إلى عدم تطبيق هذا الموعد بصرامة لضمان حق اللاجئين في الاختيار بحرية وعن علم. وسر ممثل الأمين العام بالتالي أن يعلم من نقيب القوات المسلحة الإندونيسية في موتاين بتيمور الغربية أن مطالبة اللاجئين باتخاذ قراره بشأن العودة إلى الوطن بحلول ٣١ آذار/مارس لا يمثل سياسة الحكومة. غير أن المدافعين عن اللاجئين وحقوق الإنسان أعربوا، وقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، عن مخاوف شديدة من أن يطبق موعد ٣١ آذار/مارس على الرغم من ذلك.

٣٧- ومن الواضح فعلا في هذه المرحلة أنه يتوقع أن يختار عدد من التيموريين الشرقيين الموجودين حاليا في تيمور الغربية البقاء في إندونيسيا بدلا من العودة إلى تيمور الشرقية. ويتوقع أن تشمل هذه الفئة ما بين ٥٠.٠٠٠ و ٧٠.٠٠٠ شخص معظمهم جنود من القوات المسلحة الإندونيسية ورجال شرطة وموظفون حكوميون كانوا مرابطين في تيمور الشرقية ويخشون التعرض لأعمال انتقامية إذا عادوا إليها وتوقف حكومة إندونيسيا عن دفع استحقاقاتهم، ولا سيما المعاشات. وطرحت على حكومة إندونيسيا فكرة هي اتباع نموذج سابق وضعته البرتغال والاستمرار في دفع هذه الاستحقاقات للموظفين الحكوميين السابقين على الرغم من مغادرتهم المنطقة. وفضلا عن ذلك، يعتقد أن بعض الموظفين الحكوميين ينتظرون ببساطة ٣١ آذار/مارس للعودة إلى تيمور الشرقية، وإلى ذلك الحين يمكن لهم أن يستمروا في تحصيل أكبر قدر من الاستحقاقات التي تدفعها حكومة إندونيسيا، بما في ذلك الأجور.

٣٨- أما بالنسبة للتيموريين الشرقيين المتبقين في تيمور الغربية، فثمة مشكل أساسي يؤثر في معدل العودة هو حملة "التظليل" التي تشنها الميليشيات ومؤيدوا الاندماج في المخيمات، والتي ترسم صورة قائمة ومخيفة بشكل تثبط العزائم للظروف السائدة في تيمور الشرقية. وشملت الدعاية السلبية ادعاءات غير مدعومة بالأدلة بأن القوة الدولية في تيمور الشرقية تمارس تعسفا شديدا، وروايات مبالغ فيها بشكل مفرط عن المضايقة التي يتعرض لها أفراد الميليشيا السابقين الذين عادوا إلى تيمور الشرقية، وتقارير عن انعدام الأغذية ووسائل العيش. وفي محاولة لمكافحة هذه الأفكار الخاطئة، شنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حملة من وسائل الإعلام الجماهيري تؤكد رفاه العائدين إلى تيمور الشرقية وتحاول تقديم صورة صحيحة عن الحياة اليومية في تيمور الشرقية. وتعمم المعلومات بواسطة كراريس، وبرامج إذاعية وشهادات عائدين إلى تيمور الشرقية مسجلة على أشرطة فيديو. وتستخدم أيضا دائرة نقل الرسائل فيما بين أفراد الأسر التابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية لدعم هدف تقديم معلومات صحيحة.

٣٩- وثبت أن برنامج "زيارات جمع شمل الأسر" الذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بدعم من قوة حفظ السلام الدولية في تيمور الشرقية ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين وشرطة الأمم المتحدة المدنية وبالتعاون مع القوات المسلحة الإندونيسية برنامج يمثل أداة هامة جدا لنقل معلومات صحيحة وتشجيع العودة إلى تيمور الشرقية. وهذه الزيارات، التي تجمع اللاجئين في تيمور الغربية بأقاربهم المقيمين في تيمور الشرقية لوضع ساعات في مكان يقع على نقطة عبور الحدود في باتوغادي (التي زارها ممثل الأمين العام) تتيح للاجئين فرصة فريدة من نوعها لتلقي معلومات عن الوضع من أفراد أسرهم وأصدقائهم مباشرة قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن العودة إلى تيمور الشرقية. وقد أدت المشاكل الأمنية إلى وقف هذه الزيارات أثناء بعثة ممثل الأمين العام، لكن تدابير تعزيز الأمن مكنت من استئناف الزيارات الأسبوعية.

٤٠ - وعملية العودة ذاتها تبدأ بمحاولة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الوصول إلى اللاجئين في تيمور الغربية بغية تقييم مدى رغبتهم في العودة إلى تيمور الشرقية. ونظرا لوجود الميليشيات التي تعارض وتمنع عمليات العودة إلى تيمور الشرقية في الكثير من الأحيان، فإن على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أن تعمل بسرعة بعد التعرف على الراغبين في العودة خشية أن يتعرضوا للترهيب ويجبروا على البقاء. وفي اليوم التالي لتسجيل شخص يرغب في العودة، تقوم المنظمة الدولية للهجرة في وقت محدد بنقله عبر الحدود إلى تيمور الشرقية إما بواسطة شاحنة أو سفينة. وعند وصوله تقوم قوات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالتفتيش عن الأسلحة بطريقة شفافة ومكشوفة ليطمئن سكان تيمور الشرقية ويروا جميع التدابير تتخذ لضمان عدم تسلل عناصر مسلحة إلى تيمور الشرقية في إطار عملية العودة. وراقب ممثل الأمين العام، فضلا عن عدد من المشاهدين التيموريين الشرقيين، هذا التفتيش الأمني للعائدين في نقطة التفتيش في ألفا بالقرب من باتوغادي.

٤١ - ولدى دخول تيمور الشرقية وبعد التفتيش الأمني، يتوقف موكب العائدين أول الأمر في محطة مرور عابر تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقع على بعد بضعة كيلومترات من الحدود حيث يتلقون بطاقة تسجيل، ومجموعة من المواد الغذائية وغير الغذائية والمساعدة والرعاية الصحية الأساسية. وذكر الأطباء الذين تمت مقابلتهم في المستوصف الطبي أنهم يرون عددا قليلا من حالات سوء التغذية في صفوف العائدين، غير أن الأمراض الجلدية والملاريا متفشية. وبعد ذلك ينقل العائدون في قوافل إما إلى وجهتهم النهائية أو إلى مركز مرور عابر، مثل المركز الموجود في ديلي الذي زاره ممثل الأمين العام، إذا كانت المسافة تتطلب أكثر من يوم، وهناك ينظم سفرهم إلى ديارهم.

٤٢ - ويواجه العائدون بصورة متزايدة مشاكل حماية لدى عودتهم. وبالفعل، يبدو أن المخاطر التي يواجهها العائدون تزداد مع تقدم عملية العودة إلى الوطن. ومما يساعد على تفسير هذه الظاهرة تغير صورة العائدين في نظر الناس. فيفترض عموما أن أول من عاد من تيمور الغربية ومن أنحاء أخرى في إندونيسيا هم المدنيون الأبرياء الذين أعيد توطينهم قسرا أو هربوا بسبب خوف حقيقي وعادوا بسهولة. ويتوهم أن التردد الذي يؤخر عودة الآخرين نابع من تورطهم في أنشطة يخشون التعرض للعقاب عليها لسبب ما. وهذه المجموعة لا تشمل فقط أفراد الميليشيا المتشددون الذين يفترض أن معظمهم لن يجازف بالعودة إلى تيمور الشرقية، وإنما تشمل أيضا أعدادا غفيرة من أفراد الميليشيا الجند الذين قد يرغبون في العودة ولكنهم ليسوا متأكدين من الطريقة التي سيستقبلون بها. ويرى المجتمع الدولي أن التحدي القائم الآن هو دعم عودة "المعتدلين" من القوات المناصرة للاندماج، ولو كانوا "معتدلين... قد تكون أياديهم ملطخة بالدماء" حسب ما لاحظ ضابط سام في قوة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وذكر المجلس الوطني للمقاومة التيمورية بوجه خاص أنه على استعداد لقبول عودة هؤلاء

الأشخاص إلى تيمور الشرقية. غير أن هذا الرأي رأي أعربت عنه قيادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية وليس له دائما صدى على الصعيد المحلي.

٤٣- وتبين الأحداث التي شهدتها الأشهر الأخيرة أن العائدين الذين ينتمون فعلا إلى الميليشيا أو يشتبه في انتمائهم إليها معرضون للترهيب والضرب والرحم. وأبلغ أيضا عن حالات تعرضت فيها عائدات للاغتصاب بسبب انتمائهن أو انتماء أحد أقاربهن الفعلي أو المزعوم لميليشيا الحركة المناصرة للاندماج. وتلقت وحدة حقوق الإنسان التابعة لقوة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقارير عن أربع حالات اغتيال فيها عائدون.

٤٤- ومن الجوانب المقلقة جدا في هذه الأفعال الاستغلال المتزايد للبغض إزاء الميليشيا للأخذ بالثأر أو رفع ظلامة شخصية مما أدى إلى وقوع العديد من الأبرياء ضحية اتهامات بالانتماء إلى الميليشيا وغضب "عدالة الجماهير". ونظرا لهذه الظاهرة، من الصعب جدا على المجتمع الدولي أن يعرف مسبقا من العائدين سيكون عرضة خاصة للهجوم بسبب صلتهم الفعلية أو المزعومة بالميليشيا. وتختلف درجة الخطر عموما باختلاف المناطق، وبحسب كثافة نشاط الميليشيا في منطقة ما. ففي منطقة آيلو مثلا، التي لم تعان كثيرا من عمليات الميليشيا يعتقد أن تكون الأفعال الانتقامية من مثل قسوة الأفعال الانتقامية المرتكبة في ليكيكا أو إيرميرا، حيث كان نشاط الميليشيا مدمرا جدا.

٤٥- ولتمهيد الطريق لعودة ما يسمى "الجماعات الحساسة" في أمان، تبذل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع المديرين المحليين لقوة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشرطة الأمم المتحدة المدنية ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين وقيادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية والكنيسة وزعماء المجتمعات المحلية، جهودا لإعلام المجتمع المحلي مسبقا والتفاوض بشأن عودة هؤلاء الأشخاص. وتشمل هذه العملية في معظم الأحيان قيام المجتمع المحلي باتخاذ قرار قبول عودة أفراد اقترفوا جرائم أقل خطورة، مثل إضرام النيران والنهب، بشرط أن يعترفوا بذنبهم علنا ويقوموا بخدمة مجتمعية، مثل إعادة التعمير. وتوفر اجتماعات البلديات وسيلة لمناقشة هذه المسائل مع السكان المحليين. وأنشأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وقوة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والكنيسة "بيوتا آمنة" يمكن فيها للأشخاص الذين يعدون معرضين بوجه خاص للخطر أن يبقوا فيها ريثما يحقق في الاتهامات الموجهة إليهم وتنجح المفاوضات مع المجتمع المحلي بشأن عودتهم. ويفترض في معظم الأحيان أن أيدي من عادوا أو قرروا العودة "أقل تلطخا بالدماء" لأنهم مستعدون لمواجهة ضحاياهم، إلا أنه تم الإبلاغ عن عودة واحد على الأقل ارتكب جريمة اغتيال أثناء موجة العنف التي وقعت في أيلول/سبتمبر. ومما يلفت النظر أنه سمح للشخص المعني بالعودة إلى مجتمعه المحلي بعد الجهود المكثفة التي بذلتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومراقبو الأمم المتحدة العسكريين وشرطة الأمم المتحدة المدنية والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية. ومع ذلك، فإن المجتمع المحلي يعارض أحيانا بشدة عودة أشخاص يعتقد أنهم

شاركوا في نشاط الميليشيا: وأخير ممثل الأمين العام بحالة حاول فيها شخص العودة فسبب ذلك شبه ثورة شارك فيها ١٠٠ شخص يعارضون بشدة عودته. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتمكن الأفراد المعرضين للخطر من العودة ولكن عدم وجود آلية دولية دائمة في المناطق النائية يمنع من رصد الظروف الأمنية عن كثب في الأجل الطويل سواء بالنسبة للأفراد المعنيين أو بالنسبة للمجتمع عموماً.

٤٦- وأفيد بأن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية اعتقل عدداً من العائدين المشتبه في مشاركتهم في الميليشيا "لتهذيبهم" وذلك بالتعاون مع القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية مباشرة في بعض الأحيان. كذلك أفيد بأن المعتقلين تعرضوا للضرب أثناء احتجازهم. وتمكنت شرطة الأمم المتحدة المدنية من الإفراج عن عدد من الأشخاص الذين يحتجزهم المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، بضعة ساعات لاستجوابهم بشأن ظروف احتجازهم، لكنها ذكرت أن افتقارها إلى مرافق بديلة خاصة لم يترك لها أي خيار سوى إعادة المعتقلين. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ممثل الأمين العام عن حالة أطفال عائدين احتجزوا على أفراد في غرفة مظلمة عدة أيام بسبب الاشتباه في مشاركة والديهم في نشاط الميليشيا. كذلك اتهم المجلس الوطني للمقاومة التيمورية باستخدام عصابات شبان لتطبيق "عدالة الجماهير".

٤٧- وظهرت أيضاً مشاكل حماية لا تتصل بمسألة نشاط الميليشيا مباشرة بل تعزى إلى الاستياء العام للعائدين. وشهد الكثير من الأشخاص الدوليين والمحليين الذين قابلهم ممثل الأمين العام، بالتحديد، على أن العائدين من المشردين داخليا الذين فروا إلى تلال تيمور الشرقية يحقدون على العائدين من تيمور الغربية ومن أنحاء أخرى في إندونيسيا وبلدان أخرى. وتشعر المجموعة الأولى بأن حالتها أسوأ بكثير من حالة الثانية من حيث الوصول إلى المساعدة الدولية أثناء التشرّد وبعد العودة. ومما يعزز هذا الحقد كون العائدين من خارج تيمور الشرقية يجلبون معهم فيما يبدو قدراً كبيراً من الممتلكات والبضائع الاستهلاكية عادة، بينما يعود المشرّدون داخليا إلى ديارهم ليجدوا أنهم فقدوا كل شيء أثناء موجة التدمير والنهب. وهناك شكوك كثيرة في امتلاك اللاجئين العائدين لبعض هذه الأمتعة بصورة قانونية واعتقاد أنها قد تكون مسروقة من بيوت الأشخاص الذين هربوا إلى التلال. والواقع أن المراقبين الدوليين أكدوا أن الميليشيات مسؤولة عن نهب أشياء قيمة، ولكن الأشياء الأقل قيمة، بما في ذلك كل شيء من الكراسي إلى السكاكين، كان من فعل انتهازيين من السكان المحليين في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من أن هذا المشكل غير مرتبط مباشرة بمشكل نشاط الميليشيا، كما ذكر أعلاه، يُمثل الاتهام بممارسة هذا النشاط طريقة من الطرق التي يعرب بها العائدون عن هذا الحقد.

٤٨- ومما يبعث على القلق أيضاً فيما يتعلق بالعودة الآراء التي أعرب عنها بعض الأفراد الذين قابلهم ممثل الأمين العام، بمن فيهم موظفو المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان، الذين يعارضون عودة أشخاص من أصل إندونيسي، حتى وإن كانوا قد عاشوا في تيمور الشرقية طيلة أكثر من ٢٠ سنة وكان أطفالهم

مولودون فيها. والواقع أن هذه المعارضة ظهرت فعلاً بوضوح في مظاهرات التيموريين الشرقيين ضد عودة عدد من المسلمين مؤخراً إلى ديلي التي أجبرتهم على الاعتصام بمسجد. وهذا الموقف يتناقض تماماً مع موقف قادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية المعلن الذي يؤيد عودة جميع الأشخاص الذين عاشوا في تيمور الشرقية وحصولهم على الجنسية إن أرادوا. (و لم توضع بعد أي قوانين بشأن ذلك ولكن، يفترض أن تُشترط الإقامة لمدة خمس سنوات على الأقل للحصول على الجنسية). وأكدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من جديد، نيابة عن المجتمع الدولي، أنه يجوز لجميع الراغبين في الاستفادة من عملية العودة أن يفعلوا ذلك.

جيم - الظروف العامة للعودة

٤٩ - من المشاكل التي يواجهها العائدون عادة، سواء كانوا مشردين داخل تيمور الشرقية أو خارجها، مشكلة الظروف العامة السائدة في تيمور الشرقية التي يعودون إليها. ولن نبالغ مهما شددنا على أهمية الخراب الذي حل بتيمور الشرقية في العام الماضي حيث دمر ما يقدر بـ ٧٠ في المائة من الهياكل الأساسية، بما في ذلك البيوت والمدارس والمستوصفات الطبية والمحلات التجارية والمؤسسات المالية والمصارف. وفي الفوضى التي أعقبت الدمار، انتشر النهب ليس فقط على أيدي الميليشيا بل كذلك على أيدي الانتهازيين من المدنيين. وفي هذا السياق، تشكل عملية إعادة بناء المجتمعات المحلية لدعم الحلول الدائمة التي تتمثل في عودة اللاجئين واندماجهم من جديد وتشمل توفير الحماية والمساعدة، تحدياً عاجلاً وضخماً أبرز عدد هام من عناصره أدناه.

٥٠ - المأوى والملكية الخاصة. يجد عدد غفير من العائدين أنفسهم في حالة عوز شديد من جراء الأضرار والخسائر التي لحقت بممتلكاتهم خلال أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ التي سببت دماراً مادياً واسع النطاق. وهناك حاجة ماسة إلى عملية إعادة تعمير مكثفة. وفي الوقت ذاته، لا يجد المالك دائماً سلوكاً من اكتشاف أن ممتلكاته أصيبت بضرر ضئيل أو لم تصب على الإطلاق لأن هذه الحالة تؤدي فقط إلى الاشتباه في أن انتماءه إلى الميليشيا هو السبب في إفلات ممتلكاته من الدمار. فضلاً عن ذلك احتل الكثير من المنازل التي لم تتضرر أناس دمرت بيوتهم، مما يسبب حتماً مشاكل لدى عودة الملاك الشرعيين. وأشار المراقبون المحليون والدوليون على السواء إلى أن مسألة التعويض عن الممتلكات وردّها إلى أصحابها مشكلة من أهم المشاكل التي ينبغي معالجتها حالياً. وتتعدد الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسائل في حالات كثيرة بسبب انعدام سندات ملكية الأرض والعقار. وأكد المراقبون الدوليون أنه ليس هناك أمل كبير في أن يتم قريباً دفع تعويضات عن الممتلكات المفقودة أو المتضررة. (وأفيد بأن حكومة إندونيسيا ذاتها تطالب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمباني الحكومية في تيمور الشرقية).

٥١ - فقدان الوثائق. لا توجد أية أدلة على أن الوثائق الشخصية أُلغيت عمداً وبانتظام (وأفيد بالفعل أن العديد من التيموريين الشرقيين تخلصوا، في غمرة النصر، ممن كانوا يعتبرونه وثائق هوية إندونيسية تأكيداً لنتائج الاقتراع)، لكن بعض الوثائق الهامة مثل سندات ملكية الأرض والعقارات، وشهادات التعليم والتدريب، وكشوف

الحسابات المصرفية فقدت نتيجة الدمار. وأدى فقدان هذه الوثائق إلى مشاكل كثيرة من حيث إثبات المؤهلات للعمل وملكية الأصول. وفيما يتعلق بوثائق السفر، أصدرت شعبة مراقبة الحدود التابعة لقوة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وثائق سفر مؤقتة لرعايا تيمور الشرقية أصبح يعترف بها فعلاً عدد من البلدان. وانعدام الوثائق الشخصية لا يمنع من طلبها من الحصول عليها.

٥٢ - المساعدة الغذائية. أفيد بأن الحالة الغذائية في تيمور الشرقية تحسنت تحسناً كبيراً. وتمكن الكثير من الأشخاص الذين عادوا إلى تيمور الشرقية في أواخر الخريف، بفضل مساعدة برنامج الأغذية العالمي الذي وزع عليهم البذور، من زرع محاصيل هم الآن على وشك حصادها. لهذا فإن التوزيع العام للمساعدة الغذائية الطارئة قد أوشك على النهاية وسيحل محله توزيع يستهدف الضعفاء. ولدى معالجة محنة المعوزين، يتوقع أيضاً أن يساعد هذا النهج على تقليل العقد الذي يشعر به إزاء المشردين الذين يعتبرون أحسن حالاً، وبالتالي تخفيف التوترات بين مختلف فئات المشردين. إن قيام المجلس الوطني للمقاومة التيمورية بإعداد قوائم الضعفاء الذين يتلقون هذه المساعدة، الذي يعتبر عملية يمكن أن تؤثر فيها عوامل سياسية وألا تستند إلى تقييمات موضوعية للاحتياجات، أمر يثير في الوقت ذاته، شيئاً من القلق لدى الوكالات الدولية. وفيما يتعلق بتوزيع المساعدة الغذائية، تلقى برنامج الأغذية العالمي من قيادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية تعهداً بالالتزام بمبدأ البرنامج المتمثل في توزيع أغلبية المساعدة الغذائية المخصصة للأسر على النساء. وعلى الرغم من أن التقاليد السائدة في تيمور الشرقية فيما يتعلق بدوري الجنسين أدت إلى الاستمرار في توزيع المساعدة الغذائية أساساً على الرجال على الصعيد المحلي، يعتبر انعدام أي أدلة تثبت أن الأغذية لا توزع بالتساوي داخل الأسرة مسألة ذات أهمية.

٥٣ - الصحة. إن إحدى المباني القليلة التي لم تتضرر في ديلي هي المستشفى الذي تديره لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد نُهبت معظم معدات المستشفى لكن هيكله خرج سالماً نسبياً. ويعمل في المستشفى ٢٦ موظفاً طبياً أجنبياً منهم سبعة أطباء؛ وتوجد فيه ٢٠٣ أسرة يبلغ معدل شغلها ٩٠ في المائة. وهذا هو المستشفى الوحيد الذي يعمل في تيمور الشرقية. غير أن لجنة الصليب الأحمر الدولية بينت أنها لا يمكن أن تواصل دعمها للمستشفى لمدة أطول وأنها بحاجة إلى تسليم المسؤولية عن المستشفى إلى وكالة أو سلطة محلية أخرى. على أنه باستثناء عدد من القابلات اللاتي يُقال إنهن ماهرات جداً، لا توجد قدرات مهنية محلية كثيرة في قطاع الصحة. وعلاوة على ذلك، يعد مستوى الرعاية الطبية المقدمة مرضياً، لكن لجنة الصليب الأحمر الدولية تبذل جهداً مقصوداً لكفالة عدم تضخيم مستويات العناية الطبية بصورة اصطناعية أثناء إدارتها للمؤسسة، لأنها تخشى ألا يتسنى أبداً الحفاظ على هذه المستويات في المستقبل. ويعد بناء القدرات في قطاع الصحة أمر حاسم.

٥٤ - التعليم. أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن وجود استجابة جيدة لاستئناف التعليم الابتدائي: أخبر ممثل الأمين العام أثناء زيارته بأن ٧٠ في المائة من المدارس الابتدائية فتحت أبوابها من جديد وعاد

إليها ١٣٠ ٠٠٠ من الأطفال البالغين سن التعليم الابتدائي البالغ عددهم ١٦٠ ٠٠٠ طفل. ويجري دفع مرتبات أكثر من ٦ ٠٠٠ مدرس بواسطة برنامج حوافز مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. غير أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة بينت أنها لن تتمكن من مواصلة تقديم دعمها لمدة طويلة بسبب الآثار المالية المترتبة على ذلك. ولاحظت، فضلاً عن ذلك، أن اللوازم المدرسية، ولا سيما الكتب، ناقصة وأن التعليم الثانوي مجال يعاني من الإهمال. والواقع أن الملفت للنظر فيما يخص هذا المجال هو الأعداد الغفيرة من الشبان الذين يتسكعون، وليس لهم فيما يبدو ما يقومون به. وينبغي أن يكون توفير فرص التعليم والتدريب للشبان مسألة ذات أولوية، ويستفاد من كون المعهد التقني في ديلي أحد المباني القليلة التي لم تدمر هناك.

٥٥ - أسباب الرزق الاقتصادية والفرص المتاحة لتوليد الدخل. كان أثر الدمار المادي الشامل على اقتصاد تيمور الشرقية جسيماً. ويبلغ معدل البطالة أكثر من ٨٠ في المائة. ويعزى تردد بعض اللاجئين الذين ما زالوا في تيمور الغربية من العودة إلى تيمور الشرقية إلى هذه الظروف الاقتصادية القائمة. وفي نفس الوقت، ازداد عدد سكان ديلي، مقارنة بعددهم في الماضي، بأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم يشعرون أن آفاقهم الاقتصادية أكبر في العاصمة. غير أن وجودهم في ديلي سبب بعض التوتر الاجتماعي كما أنه يضغط بالتأكيد على الهياكل الأساسية والخدمات المجتمعية، ولا سيما المياه والمرافق الصحية. وأعرب نائب رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية والحائز على جائزة نوبل خوسي راموس هورتا عن بالغ قلقه إزاء المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الوضع الاقتصادي الذي يدعو إلى اليأس، ولا سيما ارتفاع معدل الإجرام وعنف العصابات الذين لم يكن مجتمع تيمور الشرقية يعرفهما حتى الآن. وحث مانحي المعونة الإنمائية على المساعدة في التصدي لهذه المشاكل وتلافي وقوع أزمة اجتماعية بعدم تركيز برامجهم على العاصمة وحدها وتشجيع التنمية الريفية أيضاً. وقال، لدى الحديث عن التعلق الروحي العميق لسكان تيمور الشرقية بأرضهم، إن الدعم المطلوب لتيسير عودة المشردين إلى مناطق منشئهم دعم صغير نسبياً: المساعدة على إعادة بناء كنيسة صغيرة، ومستوصف، ومدرسة، وتوفير وسائل النقل العمومي مثلاً.

٥٦ - وكما كشفت المناقشات التي جرت مع الزعماء المحليين ومسؤولي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، توجد إمكانات اقتصادية كبيرة في تيمور الشرقية. وكان البن أهم صادرات تيمور الشرقية ويمكن أن يصبح أهمها من جديد: وعلى الرغم من توقف الإنتاج بسبب الأحداث التي وقعت في الخريف الماضي لم تتأثر المزارع كثيراً بحملة التدمير. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف عن تيمور الشرقية أنها تملك مخزونات كبيرة من النفط والغاز. وتوصف السياحة الإيكولوجية بأنها مصدر إيرادات محتمل.

٥٧ - وبرنامج عودة الرعايا المؤهلين إلى الوطن، الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة، هو أحد البرامج التي تسعى إلى إنعاش الاقتصاد وتعزيز الطاقة المحلية. غير أن الاستجابة للبرنامج كانت ضعيفة حتى الآن، الأمر الذي يمكن تفهمه نظراً للانخفاض النسبي للأجور وصعوبة ظروف المعيشة السائدة حالياً في تيمور الشرقية. ويجري

تخطيط جهود هامة لإعادة بناء الهياكل الأساسية وإنشاء فرص عمل يتوقع أن يبلغ عددها عدة آلاف في المستقبل القريب بواسطة برامج التمكين المجتمعي للبنك الدولي، وبرنامج مكتب المبادرات الانتقالية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمشاريع سريعة الأثر التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والوكالات الشريكة. ويحتاج أيضاً إلى مشاريع الائتمانات الصغيرة والمقاولات الصغيرة. ومن الحاسم صرف الأموال الداعمة لهذه البرامج بسرعة للتعجيل ببداية تنفيذ هذه البرامج.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٨ - عانى شعب تيمور الشرقية معاناة لا يمكن تصورها طوال الخمس وعشرين سنة الماضية، وبالخصوص في السنة الماضية. وعلى الرغم من مرور فترة الرعب الشديد الذي صاحب الاستفتاء الشعبي، ما زالت هناك حاجة إلى إيجاد حلول دائمة لمئات آلاف المشردين، داخل تيمور الشرقية وخارجها. لهذا، يقدم فيما يلي عدد من التوصيات:

٥٩ - أمن اللاجئين البدني في تيمور الغربية. يجب أن تبذل السلطات الإندونيسية جهوداً متضافرة للحد من نشاط الميليشيا الذي ما زال يهدد أمن اللاجئين البدني في تيمور الغربية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقر بالجهود المبذولة حتى الآن في هذا الصدد، وأن يظل في الوقت ذاته يعتبر السلطات الإندونيسية مسؤولة عن أمن ورفاه جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية.

٦٠ - وصول المنظمات الدولية إلى اللاجئين في تيمور الغربية. إن النداء الذي وجهته لجنة حقوق الإنسان إلى حكومة إندونيسيا كي تكفل وصول الوكالات الدولية فوراً إلى اللاجئين وتضمن أمن وحرية تنقل الموظفين الدوليين ما زال يكتسي أهمية حاسمة في تيمور الغربية. ولا بد من بذل الجهود لتقييد نشاط الميليشيا ضد الموظفين الدوليين ومخيمات ومعسكرات اللاجئين.

٦١ - العودة الطوعية أو إعادة التوطين. إن النداء الذي وجهته لجنة حقوق الإنسان إلى حكومة إندونيسيا لكي تضمن عودة جميع اللاجئين طوعاً إلى الوطن، بمن فيهم المرحلون قسراً إلى مخيمات في تيمور الغربية، ما زال هو أيضاً يكتسي أهمية. ويجب ضمان سلامة اللاجئين الذين يعربون عن رغبتهم في العودة إلى تيمور الشرقية والذين يغادرون المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك يجب على حكومة إندونيسيا والمجتمع الدولي أن يقوموا في نفس الوقت الذي يدعمان فيه عملية العودة إلى الوطن، بطمأنة اللاجئين على أن من لا يختار العودة إلى تيمور الشرقية ويفضل الاستيطان في تيمور الغربية أو جزء آخر في إندونيسيا سيتلقى أيضاً مساعدة للاستيطان من جديد والاندماج في إندونيسيا.

٦٢- العودة الآمنة. يجب أن تجري العودة إلى تيمور الشرقية في ظروف آمنة وبكرامة. وينبغي زيادة عدد الموظفين المدنيين الدوليين في مناطق عودة اللاجئين لرصد حماية العائدين، ولا سيما بتزويد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالموارد اللازمة لإنشاء مرصد لحقوق الإنسان في كل مقاطعة ومنح شرطة الأمم المتحدة المدنية ما يلزمها من دعم لوجستي، ولا سيما وسائل النقل، لتضطلع بفعالية بمهامها في جميع أنحاء تيمور الشرقية. وينبغي أن تستكشف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من ناحيتها إمكانية زيادة عدد موظفيها المكلفين بالحماية هناك (الذين يبلغ عددهم حالياً ثلاثة موظفين فقط لكامل تيمور الشرقية)، ولا سيما في مناطق عودة اللاجئين. ويجب بوجه خاص إيلاء العناية للعائدين في المناطق الريفية البعيدة عن العاصمة.

٦٣- وضع نظام قضائي وآليات فعالة للحفاظ على النظام العام. إن وضع نظام قضائي وآليات فعالة للحفاظ على النظام العام في تيمور الشرقية بصورة عاجلة ضروري لتهيئة ظروف آمنة في مناطق العودة واستئصال نزع الناس الحالية الخطيرة إلى إقامة العدالة بأنفسهم (والتي تمثل أيضاً عاملاً قوياً يعرقل عودة بعض اللاجئين في تيمور الغربية كما لوحظ أعلاه). وهذا ضروري أيضاً للحد من الإجرام الآخذ في التزايد. وينبغي، كما ذكر أعلاه، تزويد شرطة الأمم المتحدة المدنية بالموارد لتنهض بمسؤولياتها على نحو فعال، كما ينبغي توضيح دور القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء مرافق مناسبة لحبس المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية جسيمة رهن التحقيق. وتستوجب التقارير المتعلقة بالاعتقال التعسفي والمعاملة السيئة التي يتعرض لها الأشخاص الذين تحتجزهم جماعات محلية وضع نظام رصد ونظام قضائي للنظر في هذه الحالات ومحاكمة الجناة.

٦٤- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والجرائم ضد الإنسانية ومحاكمة المسؤولين. ويجب أن يوضع أخيراً حد للظاهرة المألوفة المتمثلة في إفلات المعتدين على التيموريين الشرقيين من العقاب. ويجب على سبيل الأولوية أن توضع إجراءات قضائية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها عمليات ترحيل السكان قسراً ومحاكمة المسؤولين عنها. وقدمت اللجنة الإندونيسية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، بشجاعة كبيرة، تقريراً أدى فعلاً إلى استقالة ضابط عسكري كبير متورط في التجاوزات المرتكبة في أيلول/سبتمبر الماضي. ومما يكتسب أيضاً أهمية في هذا الصدد النتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، والتحقيقات التي تقوم بها حالياً وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشرطة الأمم المتحدة المدنية، والتي يمكن أن تؤدي إلى محاكمة فرادى الجناة في كل من تيمور الشرقية وإندونيسيا. وفكرة تشكيل لجان شيوخ في تيمور الشرقية لاستعراض جرائم جنائية أقل جسامة فكرة طرحت خلال البعثة تستحق مزيداً من الدراسة.

٦٥- دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة. ينبغي، في الوقت الذي تضمن فيه إقامة العدل، مساعدة تيمور الشرقية على تحقيق الوئام الاجتماعي والنظرة المشتركة للذين يتوقف عليهما نجاح تنمية تيمور الشرقية كدولة مستقلة. وما زالت مسألة تحقيق التوازن المناسب بين العدالة والمصالحة تشكل بالتأكيد موضع نقاش كبير في تيمور الشرقية. ومن المؤكد أن على قادة تيمور الشرقية أن يواصلوا بتفتح وثبات تشجيع المصالحة ومعارضة القصاص أيا كان نوعه. ويجب بوجه خاص إيلاء المزيد من العناية لمنع تطبيق "عدالة الجماهير" على الصعيد المحلي. وللكنيسة والمجتمع المدني دور هام يقومان به في هذا الصدد، وقد شرعا في رعاية مبادرات ترمي إلى تحقيق هذا الغرض. ومشاركة جميع فئات المجتمع في هذه الجهود ضرورية لنجاح هذه المبادرات: غير أن الملفت للنظر في إحدى عمليات المصالحة التي شهدتها ممثل الأمين العام، هو وجود امرأة واحدة فقط بين ١٦ مشاركاً فيها. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمشاركة المرأة في عملية المصالحة والتعمير.

٦٦- التعمير ورد الممتلكات. ما زال توفير المساعدة لإعادة بناء المأوى والهياكل الأساسية في تيمور الشرقية يشكل مسألة ذات أولوية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن، من الواضح أن الكثير من العائدين ما زالوا بدون مأوى مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من وضع آليات لمعالجة مسألتهم رد الممتلكات إلى أصحابها والتعويض عنها، وبالخصوص مشكل وضع اليد عليها بصورة غير مشروعة، ولا بد من إيجاد حلول منصفة. وتُحث إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على استكشاف الطريقة التي يمكن لها أن تتصدى بها لهذه المسائل. وسيساعد وضع نظام قضائي على بلوغ هذا الغرض هنا أيضاً.

٦٧- تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية. إن مساهمة شركاء محليين في تصميم وتنفيذ مبادرات المجتمع الدولي الرامية إلى دعم إعادة تعمير وبناء تيمور الشرقية أساسية. ويجب وضع آلية لإجراء حوار وتنسيق منتظمين بين الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية وإنشاء هياكل أخرى لإشراك التيموريين الشرقيين في القرارات التي تؤثر في حياتهم ولموازنة حضور المجتمع الدولي الكثيف والظاهر. والاجتماع الأسبوعي للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان الذي تعقده وحدة حقوق الإنسان التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والذي أتيحت لممثل الأمين العام الإدلاء بكلمة فيه، مثال هام في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، لاحظت المنظمات غير الحكومية المحلية ذاتها أن عليها أن تقوم بدور أنشط ولكنها أكدت أيضاً على ضرورة تعزيز القدرات، وخاصة في حقل التدريب في مجال حقوق الإنسان والدعم اللوجستي، للتمكن من القيام بذلك.

٦٨- تقديم الدعم للجماعات النسائية. ينبغي توفير دعم خاص للجماعات النسائية، ولا سيما دعمها لتقدم الدعم النفسي - الاجتماعي لضحايا العنف الجنسي وتبلي الاحتياجات الخاصة لربات الأسر المعيشية. وفي هذا

الصدد، يشكل قيام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مؤخراً بتعيين مركز تنسيق معني بقضايا الجنسين خطوة إيجابية.

٦٩- زيادة فرص التعليم. إن توفير التعليم للأطفال والمراهقين ضروري لنجاح تنمية تيمور الشرقية ويجب أن يكون أولوية. ويجب توفير اللوازم المدرسية لدعم خدمات التعليم الابتدائي القائمة فعلاً. وينبغي أيضاً توفير فرص التعليم الثانوي والتدريب المهني للمراهقين.

٧٠- بناء القدرات. ينبغي توفير الدعم على وجه السرعة لتشجيع بناء القدرات المهنية أيضاً، وبالخصوص في المجالات الحاسمة للقطاع العام مثل الصحة والتعليم والقضاء. وينبغي أن تنفذ بدون إبطاء مشاريع لإيجاد فرص العمل، وإنشاء المؤسسات الصغيرة وإعادة بناء الهياكل الأساسية المجتمعية. والقيام بذلك ضروري لضمان انتقال أسرع من الإغاثة إلى التنمية. وبما أن جميع السكان تقريباً عانوا من الدمار والتشرد، فمن اللازم اتباع نهج مجتمعي شامل إزاء التنمية يراعي احتياجات جميع فئات السكان.

٧١- وفي الختام، على الرغم من مرور عدة أشهر على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي صحت الاستفتاء الشعبي والتي أجبرت لجنة حقوق الإنسان على عقد دورة استثنائية عن الحالة في تيمور الشرقية، ما زالت توجد اليوم شواغل خطيرة تبرر اهتمام المجتمع الدولي المستمر. ولم يكن هذا التقرير على الإطلاق شاملاً من حيث وصف تعقد الحالة، إلا أنه أبرز عدداً من الشواغل التي تعوق إيجاد حلول دائمة لأزمة التشرد، وقدم توصيات للتصدي لها. وأطلع الممثل الخاص للأمين العام المعني بتيمور الشرقية على ملاحظات وتوصيات ممثل الأمين العام، فقال إنها تسترعي انتباهه وتثير قلقه في نفس الوقت. غير أن قدرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على التصدي لهذه الشواغل ستعتمد على دعم دولي مطرد ومعزز حقاً. وقد تعهدت الجهات المانحة فعلاً بدفع مبلغ مالي كبير، غير أن من اللازم التعجيل بصرف الأموال كي تتمكن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من الاضطلاع بفعالية بما كلفت به من مسؤوليات ضخمة. وينبغي، في نفس الوقت الذي تضمن فيه الجهود الدولية، القيام فوراً بدعم تطور المجتمع المدني لضمان يُسر انتقال إدارة تيمور الشرقية من أيدي الأمم المتحدة إلى أيدي شعب تيمور الشرقية. والقيام بذلك ضروري لكفالة نجاح تطور تيمور الشرقية بوصفها دولة مستقلة وبقاء ما قد يورث عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كنموذج للمشاركة الدولية.

الحواشي

(١) دعا مجلس الأمن، في قراره ١٩٧٥/٣٨٤، المعتمد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ عقب التدخل المسلح لإندونيسيا في تيمور الشرقية، "جميع الدول إلى احترام سلامة أراضي تيمور الشرقية فضلاً عن حق شعبها الثابت في تقرير المصير" ودعا "حكومة إندونيسيا إلى الانسحاب بدون إبطاء من الإقليم". وفي قرار الجمعية العامة ٣٤٨٥(د-٣٠) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، أعربت الجمعية العامة عن "أشد الأسف للتدخل العسكري لقوات إندونيسيا المسلحة في تيمور البرتغالية". وفي القرار ٥٣/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ثم في القرار ٣٤/٣٢ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، رفضت الجمعية العامة "الادعاء بأن تيمور الشرقية قد أدجحت في إندونيسيا، حيث أن شعب هذا الإقليم لم يستطع أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير والاستقلال".

(٢) نوقشت هذه النقطة بصورة مستفيضة في لجنة الولايات المتحدة المعنية باللاجئين، East Timor: A Crisis of Displacement (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، الصفحات من ١٠ إلى ١٢.

— — — — —